علي امر ونهي واخبار واستخبار ونداء وغير ذلك فيلزم الامر بلا مامور والنهي
بلا منهي والاخبار بلا سامع والنداء والاستخبار بلا مخاطب وكل ذلك سفه
وعبث لا تجوز نسبته الي الحكيم تعالي وتقدس قلت هو سوال وللقوم
عنه اجوبة منها ما ذهب اليه عبد الله بن سعيد القطان من ان
كلامه في الازل ليس بامر ولا نهي ولا خبر ولا غير ذلك وانما يصير احد
هذه الاقسام فيما لا يزال وقد مر ما فيه ومنها ان وجود المخاطب
في الشاهد انما يلزم لنفي العبث في الكلام الحسي واما النفسي فيكفي
في انتفايه عنه وجوده العقلي او العلمي ومنها ان السفه او
العبث انما يلزم لو خوطب المعدوم وامر في حال عدمه واما لو خوطب
علي تقدير وجوده وصيرورته اهلا لتحصيله بان يكون
طلبا للفعل ممن سيكون فلا كما في طلب الرجل من ولده الذي اخبره صادق
بانه سيولد بان يكتسب الفضايل ويجتنب الرذايل وكما في خطاب
النبي صلي الله عليه وسلم باوامره ونواهيه كل مكلف يولد الي يوم القيمة
اذ اختصاص خطاباته باهل عصره وثبوت الحكم فيمن عداهم بطريق
القياس بعيد جدا نعم لو قيل خطاب للحاضرين قصدا وللغايبين
ضمنا وتبعا ليس من السفه والعبث في شي لكان شيا قال سعد
الملة والدين واعلم ان هذا الجواب هو المشهور من الجمهور
وكلامهم متردد في ان معناه ان المعدوم مامور في الازل بان يمتثل
ويأتي بالفعل علي تقدير الوجود او المعدوم ليس بمامور في الازل
لكن لما استمر الامر الازلي الي زمان وجوده صار بعد الوجود مامورا
ومنها ان السفه هو ان يخلو الحادث عن الحكمة والعاقبة الحميدة
وما يتعلق بها والقديم ليس كذلك اذ لا يطلب لثبوته حكمة وغرض
ومنها ان السفه والعبث هو الخلو عن الحكمة بالكلية والامر الازلي
ليس كذلك لترتب الحكمة عليه فيما لا يزال فان قلت يلزم علي
ثبوت التعلقات الازلي للكلام الكذب في اخباره تعالي لان الاخبار
بطريق المضي كثير في كلام الله تعالي مثل انا ارسلنا وقال موسي وعصي
فرعون الي غير ذلك وصدقه يقتضي سبق وقوع النسبة ولا
يتصور السبق علي الازلي فتعين الكذب وهو محال اما اولا فباجماع
العقلا واما ثانيا فبما تواتر من اخبار الانبيا الثابتة صدقهم
بدلالة المعجزات من غير توقف علي ثبوت الكلام لله تعالي فضلا
عن صدقه واما ثالثا فلان الكذب نقص باتفاق العقلا وهو علي
الله تعالي محال ولما فيه من امارة العجز او الجهل او العبث واما رابعا
فلانه لو اتصف في الازل بالكذب في خبر ما لامتنع صدقه فيه لان

ما ثبت

ما ثبت قدمه امتنع عدمه لكنا نعلم بالضرورة ان من علم النسبة لا يمتنع
عليه ان يخبر عنها علي ما هي عليه وطريق اطراد هذا الوجه في كلامه
المنتظم من الحروف المسموعة انه عبارة عن كلامه الازلي ومرجع
الصدق والكذب الي المعني واما وجه ان الكذب نقص ففي كلام البعض
انه لا يتم الا علي راي المعتزلة القايلين بالقبح العقلي قال امام الحرمين
لا يمكن التمسك في تنزيه الرب تعالي عن الكذب بكونه نقصا لان
الكذب عندنا لا يقبح لعينه وقال صاحب التلخيص الحكم بان
الكذب نقص ان كان عقليا كان قولا بحسن الاشيا وقبحها عقلا وان
كان سمعيا لزم الدور ولا يخفي ما في كلامه لانه مبني علي ان مرجع الادلة
السمعية الي كلام الله تعالي وصدقه وان تصديق النبي عليه الصلاة
والسلام بالمعجزة اخبار خاص وفيه ما هو معلوم فان قلت اجيب
بان كلامه في الازل لا يتصف بالماضي والحال والمستقبل لعدم الزمان
وانما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات وحدوث الازمنة
والاوقات قال السعد وتحقيق هذا القول بان الازلي مدلول
اللفظ عسر جدا وكذا القول بان المتصف بالمضي وغيره انما هو اللفظ
الحادث دون المعني القديم انتهي فان قلت يلزم علي جعل
هذه التعلقات ازلية ان تكون التكاليف باقية ابدا حتي
في دار الجزا لان ما ثبت قدمه امتنع عدمه وان لا تختص مكالمة
موسي عليه الصلاة والسلام بالطور بل تستمر ازلا وابدا واللازم
باطل اجماعا قلت اجيب بان الكلام وان كان ازليا الا ان
تعلقاته منقسمة الي ازلية وحادثة فالحادثة لا اشكال فيهما
واما الازلية فهي اعتبارات واحوال فلا يضر انقطاعها عند حدوث
التعلقات الابدية فالتعلقات بالاشخاص والافعال حادثة
بارادة من الله تعالي واختيار فيتعلق الامر بصلاة زيد مثلا
بعد بلوغه وينقطع عند موته ويتعلق الكلام بموسي عليه
الصلاة والسلام في الطور علي انك اذا تحققت فالمختص بالطور
سماع الكلام وظهوره وبهذا يجاب عن ايراد مشهور وهو ان
القديم تستوي نسبته الي جميع ما يصح تعلقه به كما في العلم
والقدرة فيتعلق الامر والنهي بكل فعل حتي يكون المامور منهيا
وبالعكس واللازم باطل قطعا وهذا الزامي علينا حيث
لا نقول بالحسن والقبح لذات الفعل لتمنع صحة تعلق الامر بما
يتعلق به النهي وبالعكس واشار بقوله فليتتبع الي صعوبة
اثبات وحدة الكلام وصعوبة اثبات تعلقاته الازلية كما علم

Copyright © King Saud University